

ASSEMBLY DECISION - CEIG - 11/6/2007

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي
لشركة مجموعة العصر للاستثمار
م.ع.م. (قابضة)
المنعقد بتاريخ 2007/4/11

هيئة الأوراق المالية الدائرة الإدارية الديوان ١١ ميزات ٢٠٠٧ الرقم المتسلسل ٩٤٢٢ رقم الملف الجهة المختصة

عملاً بأحكام المواد (169 ، 170 ، 171) من قانون الشركات لسنة 97 عقدت الهيئة العامة إجتماعها العادي لشركة مجموعة العصر للاستثمار المساهمة العامة (القابضة) في فندق المريديان قاعة الاجتماعات الكبرى الساعة الواحدة ظهراً.

إفتتح الجلسة السيد / رئيس مجلس الإدارة مرحباً بالحضور ، وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد / غسان ضمرة وزميله السيد / وائل عماشة ، طالباً منه إعلان قانونية الجلسة .
أعلن السيد / غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة بإكتمال النصاب القانوني موضحاً أنه حضر الإجتماع 34 مساهماً من أصل 291 مساهماً يمثلون ما نسبته 83.3884% من رأس مال الشركة البالغ 5.191.560 دينار / سهم ، حيث حضر 3.329.429 سهماً بالأصالة و 999.730 سهماً بالوكالة ومجموع 4.329.159 سهماً ، وأن الشركة إلترملت بأحكام القانون فيما يتعلق بإجراءات الجلسة كما حضر كامل أعضاء مجلس الإدارة ، ومدققي الحسابات المهنيون العرب وأعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن القرارات التي سوف تصدر عن هذا الإجتماع قانونية وملزمة لجميع المساهمين الذين حضروا الإجتماع أو لم يحضروا .

وقد أعلن السيد / رئيس مجلس الإدارة البدء في إجتماع الهيئة العامة العادي مبتدأً بالبند أولاً من جدول الأعمال :

" تلاوة وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد في 2006/4/13 " .
ولم يكن هناك أي ملاحظات .

ثم إنتقل السيد الرئيس الى البند ثانياً من جدول الأعمال ، وإقترح الحاضرون دمج البند ثانياً ورابعاً من جدول الأعمال فوافق الحاضرون بالإجماع .

أيسه جديس عبد الرحمن
البريد الإلكتروني: jay@ceig.gov.lb
7/11

ثم إنتقل الرئيس الى البند ثالثاً من جدول الأعمال :

" الإستماع الى تقرير مدققي الحسابات عن السنة المنتهية في 31 كانون أول 2006 " .

حيث تلا التقرير السيد إبراهيم حمودة من المهنيون العرب ، ولم يكن هناك أي إستفسارات ووافق الحاضرون بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات .

ثم إنتقل الحاضرون الى البند ثانياً ورابعاً من جدول الأعمال المتضمن :

مناقشة " تقرير مجلس الإدارة ومناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2006 " .

ولما كان الحاضرون جميعاً مطلعين على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية المرسلة مع الدعوات، فقد طرح التقرير والبيانات المالية للنقاش ، حيث قام الدكتور / سعيد البشير ممثل صندوق الإستثمار لجامعة اليرموك موجهاً الشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولكافة العاملين في الشركة على جهودهم المخلصة في خدمة الشركة متسائلاً عن بعض الأمور وهي :

- ماذا تم بشأن الشركات تحت التصفية ؟
- الأراضي المرهونة بإسم السيد / عمر صلاح وعلاقتها بشركة العصر للقطنيات ؟
- الإعفاءات الضريبية - مستوضحاً عن مبلغ 361.577 مخصص لضريبة الدخل.

أجاب السيد / رئيس مجلس الإدارة :

- الشركات تحت التصفية : لا زال العمل جارياً على تصفية هذه الشركات موضحاً أن هناك بعض الأمور ما زالت عالقة مثل براءة الذمة من دائرة ضريبة الدخل ، وقد تم خلال سنة 2006 تغيير المصفي القانوني لبعض هذه الشركات ومتوقع الإنتهاء من بعضها خلال سنة 2007 ما لم يكن هناك مسائل عالقة مع الجهات الرسمية .

- الأراضي المرهونة : هذه الأراضي مسجلة بإسم السيد / عمر زياد صلاح وهناك كتب موقعة منه بأن هذه الأراضي ملك للشركة ، وأما عن علاقتها مع شركة العصر للقطنيات البالغ رأسمالها 60 ألف دينار ، أوضح السيد الرئيس أن هذا الموضوع هو جزء من القضية المنظورة أمام المحاكم ، ومتوقع أن يفصل في هذه القضية قريباً ، والتي نأمل أن تكون في صالح الشركة مما قد ينعكس إيجاباً على نتائج الشركة .

- وقد كان هناك سؤالاً من الدكتور سعيد ، هل هناك خطورة على الشركة ؟ أجاب السيد / الرئيس هناك دائماً مخاطر وفي جميع الحالات ، ولكن مجلس إدارتكم إتخذ إجراءات عديدة لحماية الشركة ومنها إتخاذ إجراءات قانونية لمن قد تسببوا في مخالفات وتجاوزات في الشركة سابقاً ، وللعلم بأن شركة مجموعة العصر للإستثمار ، لم تحقق أية أرباح سابقاً إلا في عهد مجلس الإدارة الحالي وأرباحها تصاعدية ، وقد وزعت أرباحاً نقدية في سنة 2005 بنسبة 12% وسنة 2006 مقترح توزيع 15% والسيولة النقدية جيدة ، ولا توجد على الشركة

أي مديونيات مباشرة للبنوك حيث تم تسديد الديون السابقة بالكامل، وهناك بعض القضايا المرفوعة من قبل الشركة ونعتقد أنها تسير لصالح الشركة ، وكذلك هناك قرار بمنع البنك العقاري من التصرف بالأراضي المرهونة وفي حالة صدور حكم لصالحنا فسنعمل على دراسة فرص إسترداد هذه الأراضي ، وعن مخصص ضريبة الدخل البالغ 361.577 دينار أجاب السيد الرئيس أن هذا المخصص أخذ لمواجهة مطالبة دائرة ضريبة الدخل عن عقود التأجير التمويلي ، وهذا المخصص المأخوذ هو نتيجة مباحثات تسوية مع دائرة ضريبة الدخل .

المساهم نسيم أبو ليل وجه الشكر لإدارة الشركة وتساءل عن الإيرادات الأخرى والتي تشمل مبلغ 323.000 دينار رد مخصصات ، وهذا يعني أن أرباح الشركة الناتجة عن نشاطها كانت أقل من العام السابق ، إضافة الى أن هذه الشركات معفاة من الضريبة وهناك إيضاح يقول بأنه لم يصدر قرار نهائي بشأن السنوات 2000 ، 2002 ، 2003 ، 2004 .

أجاب السيد الرئيس : بالنسبة لرد المخصصات هذه مبالغ سبق إستقطاعها من أرباح الشركة لمواجهة التزامات محددة وسعي الإدارة لتلافي مثل هذه الإلتزامات الذي تكسل بالنجاح أدى الى رد هذه المخصصات للأرباح إضافة لذلك أن من ضمن أرباح السنة السابقة أيضاً كان هناك رد مخصصات في حدود 125.000 دينار وكذلك كان هناك أرباح بيع أسهم في حدود 150.000 دينار غير موجودة في هذه السنة .

وأما عن السنوات التي لم تصدر قرارات بها بعد أجاب مدير عام الشركة أنه هناك بعض الإيرادات خاضعة للضريبة وتقوم إدارة الشركة سنوياً بتقديم الأقرارات الضريبية في مواعيدها طبقاً للقانون ، وتسديد ما يستحق عليها من ضريبة إلا أن مقدار الضريبة لم يتم بمراجعة حسابات هذه السنوات وإغلاق ملفاتها وطبقاً للقانون ستبقى هذه الملفات مفتوحة لحين إغلاقها من قبل مقدار الضريبة . ورداً على سؤال عن أرباح الربع الأول لسنة 2007 أجاب الرئيس أنها في حدود 215.000 دينار وهذا الرقم ليس نهائياً.

المساهم محمود ياسين متسائلاً عن الإلتزامات المحتملة والتي تتضمن مبلغ 350.000 دينار إلتزام الشركة تجاه شركة الرخاء .

أجاب السيد الرئيس أن هذا الموضوع هو جزء من ملابسات شركة العصر للقطنيات - تحت التصفية، وهناك تحكيم في هذا الموضوع بالذات وبرأي الإدارة أن موقفنا قوي في هذا الموضوع. ولما لم تكن هناك أسئلة أخرى تمت الموافقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية السنوية للعام 2006 .

ثم إنتقل السيد / الرئيس الى البند خامساً من جدول الأعمال :

" الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% " .

قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة المتضمن توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس مال الشركة .

وكذلك البند سادساً : " إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة " حيث وافق الحاضرون بالإجماع " .

ثم إنتقل الحاضرون الى البند سابعاً : " إنتخاب مجلس الإدارة الرابع " .

وقد أعلن مندوب مراقب عام الشركات الشروط الواجب توافرها للمرشح لمجلس إدارة الشركة وفقاً

لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ، حيث رشح السيد / طوني مقبل الأسماء التالية :

1. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2. بنك المؤسسة العربية المصرفية

3. البنك الأهلي الأردني 4. صندوق إستثمار جامعة اليرموك

5. شركة الشرق الأدنى للإستثمار 6. السيد / طوني شاهر مقبل

7. الدكتور / مروان ممدوح السايح 8. السيد / أحمد ملحم اللحام

9. السيد / عبد الرحمن زهدي سلامة

وسأل مندوب عطوفة المراقب فيما إذا هناك مرشحين آخرين فقام المساهم نسيم أبو ليل بترشيح السيد / أمجد العواملة ولم يكن هناك أحد غيره .

وبعد مناقشة عامة إعتذر السيد / أمجد العواملة عن ترشيح نفسه وأشاد بالمجلس القديم معلناً دعمه

لهم في دورتهم الجديدة ، وشكر المساهمين الذين رشحوه لعضوية مجلس الإدارة ، وعليه فقد أعلن

عطوفة مراقب عام الشركات فوز السادة التالية أسمائهم لعضوية مجلس الإدارة :

1. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2. بنك المؤسسة العربية المصرفية

3. البنك الأهلي الأردني 4. صندوق إستثمار جامعة اليرموك

5. شركة الشرق الأدنى للإستثمار 6. السيد / طوني شاهر مقبل

7. الدكتور / مروان ممدوح السايح 8. السيد / أحمد ملحم اللحام

9. السيد / عبد الرحمن زهدي سلامة

ثم إنتقل الحاضرون بعد ذلك لإنتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2007 ، حيث لم يكن هناك

مرشحين غير مكتب السادة المهنيون العرب فقد أجمع الحاضرون على تعيين السادة المهنيون

العرب وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم عن السنة المالية الجديدة 2007.

البند تاسعاً من جدول الأعمال والمتضمن :

" تفويض مجلس الإدارة بالإستدانة وكفالة ديون الشركات التابعة والحليفة في حدود مبلغ 1.250.000 دينار أردني (فقط مليون ومائتان وخمسون ألف دينار لا غير) " .

حيث شرح السيد الرئيس حاجة المجلس لهذا التفويض لأنه في الأساس مطلب لأحد البنوك التي تتعامل معه الشركات التابعة والحليفة إضافة لذلك فإنه قد يساعد هذه الشركات مستقبلاً في تنفيذ نشاطاتها .

وكانت هناك مطالبة من بعض المساهمين بشطب كلمة الإستدانة ، حيث أفاد السيد الرئيس بأن عدم إضافة كلمة الإستدانة قد يقيد قدرة الشركة على فتح الإعتمادات وعمل الكفالات وهي أمور تدرج ضمن التسهيلات غير المباشرة . وبعد مناقشة عامة حول هذا الموضوع ، طرح للتصويت حيث وافق الحاضرون على تفويض مجلس الإدارة بالإستدانة وكفالة ديون الشركات التابعة والحليفة في حدود مبلغ 1.250.000 دينار (فقط مليون ومائتان وخمسون ألف دينار لا غير) وقد تحفظ على هذا القرار كلاً من السيد / أحمد ملحم اللحام ، السيد / محمود ياسين ، السيد / أمجد العواملة .

ثم إنتقل المجلس بعد ذلك للبند عاشرأ من جدول الأعمال :
" مايستجد من أعمال " .

ولما كان بعض المساهمين قد إقترحوا إضافة مناقشة إمكانية زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من 9 أعضاء الى 11 عضو . أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن هذا الأمر يعود للهيئة العامة في إجتماع غير عادي وهي صاحبة القرار ، وبعد المناقشة إقترح الحاضرون أن تكون هناك توصية لمجلس الإدارة بذلك بدراسة إمكانية تعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة بالزيادة أو بالنقص " .

ولما لم تكن هناك أية أمور أخرى للمناقشة أعلن السيد الرئيس إنتهاء الجلسة موجهأ الشكر للحاضرين جميعاً .

مندوب عطوفة مراقب
عام الشركات

غسان ضمرة

رئيس مجلس الإدارة

طوني شاهر مقبل

كاتب الجلسة

نصر مناري زينة

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي

المنعقد بتاريخ 2007/4/11

عملاً بأحكام المواد (172 ، 173 ، 174 ، 175) من قانون الشركات لسنة 97 عقدت الهيئة العامة إجتماعها غير العادي لشركة مجموعة العصر للإستثمار المساهمة العامة (القابضة) في فندق المريديان قاعة الإجتماعات الكبرى الساعة الثانية ظهراً.

إفتتح الجلسة السيد / رئيس مجلس الإدارة مرحباً بالحضور ، وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد / غسان ضمرة وزميله السيد / وائل العموش ، طالباً منه إعلان قانونية الجلسة .
أعلن السيد / غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية الجلسة بإكتمال النصاب القانوني موضحاً أنه حضر الإجتماع 34 مساهماً من أصل 291 مساهماً يمثلون ما نسبته 83.3884% من رأس مال الشركة البالغ 5.191.560 دينار / سهم ، حيث حضر 3.329.429 سهماً بالأصالة و 999.730 سهماً بالوكالة ومجموع 4.329.159 سهماً ، وأن الشركة إلترمت بأحكام القانون فيما يتعلق بإجراءات الجلسة كما حضر كامل أعضاء مجلس الإدارة ، ومدققي الحسابات وأعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات أن القرارات التي سوف تصدر عن هذا الإجتماع ملزمة لجميع المساهمين الذين حضروا الإجتماع أو لم يحضروا .

وقد أعلن السيد / رئيس مجلس الإدارة البدء في الإجتماع مستعرضاً جدول الأعمال والذي يتضمن بنداً واحداً فقط وهو شراء أسهم خزينة ، حيث قررت الهيئة العامة بالإجماع على :
" تفويض مجلس الإدارة بشراء أسهم خزينة بحد أعلى 5% من رأس مال الشركة ."
وإضافة بند على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بأنه يحق للشركة شراء أسهم خزينة بحد أعلى 5% من رأسمال الشركة وتفويض مجلس الإدارة بشراء أسهم الخزينة المشار لها أعلاه .

حيث أعلن السيد الرئيس إنتهاء الجلسة موجهاً الشكر للحاضرين جميعاً .

مندوب عطوفة مراقب
عام الشركات

غسان ضمرة

رئيس مجلس الإدارة

طوني شاهر مقبل

كاتب الجلسة

نصر ساري زينة